العدد (2055) السنة الثامنة - الأحد (27) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كـــــــلام آخـــــــر

جمعة العتب

■ يوسف المحمداوي

نعم كان يوم الجمعة الماضي يوماً للعتب، وليس يوماً للغضب كما وصفت أيام الجمع للاحتجاجات التي اجتاحت الشارع العربي.

وأصر على تسميتها بـ"جمعة العتب"، كونها لم تترجم الغضب الحقيقي للعراقي حين يحاصره الضيم، وهذا ما تبين في عدة وعديد التظاهرات، التي أفرزت نتاجاً لوعي جديد عند المواطن في كيفية التعامل مع الواقع عند تبيين مطالبه المختلفة، والتي صبت اغلبها في رافد العتب، و الشعارات المرفوعة، سواء في ساحة تحرير العاصمة، أو في المحافظات المتظاهرة، تجدها مناشدة من أجل الإصلاح، وإنقاذ البلد من الغرق في بحر الفساد قبل أن يصل بطوفانه الزبى، ويغرق الجميع.

شعارات كتبت بوعي وطني عال ونفذت ورفعت بوعي أعلى، وهي نقاط وليست نقطة تحسب للشعب الذي تسامى وابتعد عن غيضه من أجل المصلحة الأسمى، وأتمنى من الساسة أن يتعلموا درسا من هذا السمو لكونه درسا كبيرا في تبني المسؤولية.

فزاعة البعث ومخلفات النظام البائد وغيرها من الذرائع، التي أصبحت عند البعض شماعة دائمة لوصفات فشلهم، لم تعد تنطلي أو تمر مرور الكرام، على من لونوا أصابعهم بالبنفسج من أجل إيصال بعضهم، وأقول بعض وأؤكد عليها، بعد سماعي تصريحات إعلامية لرئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي، والتي رد فيها على المطالبين باستقالته بعد نجاحه بتدمير بغداد، بقوله "أن من حقهم التظاهر، ولكن ليس من حقهم، المطالبة باستقالتي، وأنا منتخب من قبل الشعب". هنا أقول له ولمن أبتلينا بمثله، أن عدد الذين أنتخبهم الشعب من البرلمانيين هو (١٦) نائبا فقط، والبقية تربعوا على المقعد النيابي عن طريق الأصوات التي حصلت عليها قوائمهم، و الأمر ينطبق كذلك على انتخابات مجالس المحافظات، وان بعضهم حصل على صوتين، وقلت حينها معلقا، أنه صوته و "صوت السهارى" وهي أغنية قديمة للمطرب الكويتي "عوض دوخي"، فالزيدي والكثير من يماثله هو نتاج كارثي لأسوء قانون انتخابي عرفته البشرية، لكونه يهب الحاصل على (٦٠٠) صوت في قائمة، آلاف الأصوات التي حصل عليها مرشح من قائمة أخرى، وبالتالي يذهب أختيار الناخب لمن لا يريد انتخابه أصلا، وشرعيا هذا الاحتيال جائز!، مادامت الكتل الكبيرة والأحزاب المتنفذة فصلت القانون الانتخابي على مقاساتها خدمة للصالح العام!. لذا يجب ان يكون تغيير قانون الانتخابات من أولويات مطالبنا، ومثل ما حرم احد المراجع التظاهر يوم الجمعة الماضي، عليه ومن الأحوط وجوبا أن يحرم هذا القانون الجائر حتى لا يتهم بتسييس الدين!.

والغريب أن تصريحات الزيدي تلك جاءت بعد أن استقال محافظ البصرة من منصبه استجابة لمطالب البصريين، وعلق الزيدي على استقالته قائلا لقناة الحرية "إن الأستاذ شلتاغ رجل مؤمن ويخاف الله، لكن استقالته جاءت على ضوء أخطاء حصلت، وخلافات مع المجلس، ولم يكن موفقا في أدارته للمحافظة". ومن حقنا أن نسأل الزيدي، ما مقدار نسبة التوفيق والنجاح التي وصل أليها في خدمة بغداد واعمارها؟، عالية جدا..جدا! والدليل أن أجازات التظاهر أستقتل في سبيل أن تكون من صلاحيات عمله، ولا أدري كيف تناط للقائل مهمة القضاء والنطق بالحكم في حقوق المقتول!!؟ ، ولا عجب بعد أن صرح احد النواب قائلا: كيف لنا نعرف ما يريده المتظاهرون، ولا توجد قيادة لهم تقدم لنا مطالبهم، وهنا أقول لسيادته (إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري) فلله في خلقه شؤون، فمنذ ثمان عجاف ونحن في آتون الأزمات، هل من المعقول وأنت ممثل للشعب ولا تعرف ما يريد، ورائحة الفساد الإداري والمالي في البلد عرفها الداني والقاصي، وشعبنا أصبح أمثولة للشعوب بحجم المعاناة، وأنت لا تعلم ماذا نريد؟.

لا تعلم..نحن أعلم، والمواطن الذي تتصوره في غفلة عما يحدث رفع شعار عتبه الواضح (الشعب يريد إصلاح النظام)، وحين جاءا النائبان الشيخ صباح الساعدي وفتاح الشيخ ليشاركا المواطن بالتظاهرات في ساحة التحرير، رد عليهم وعي مواطننا الجديد رافضا: قدما استقالتكما، وتبرءا من مرتبات الخيال حينها تكون مشاركتكم بالتظاهر شرعية. يقول مفكر كبير: لا تجعل من دموع النادمين وإن صدقوا، عذرا كاذبا لموت أغنية صادقة.

تظاهرات حاشدة تعم محافظات البلاد..

مطالبات مشروعة نحو الإصلاح ودعوات إلى محاربة الفساد

جانب من احداث الناصرية أمس الاول

□ المحافظات / متابعة المدى

شهدت العاصمة بغداد والمحافظات العراقية، أمس الأول، الجمعة، تظاهرات شعبية حاشدة تطالب بإصلاح الوضع السياسي ومحاربة الفساد وتقديم الخدمات وإيجاد فرص عمل للعاطلين، ورفع المشاركون لافتات تهدف إلى الإصلاح والتغيير، و أكد المتظاهرون أنهم لا ينتمون إلى أية جهة سياسية، بل إنهم مواطنون أجبرهم الوضع المتردي في البلد على التظاهر، وانتهت بعض التظاهرات بطريقة سلمية والبعض الآخر شهدت أعمال عنف وعمليات حرق لبعض المباني العائدة للدولة، ما جعل الأجهزة الأمنية تطلق النار على المتظاهرين، فيما تم اعتقال ٢٠٠ في كربلاء، واستقالة محافظ البصرة بعد أن سيطر المتظاهرون على مبنى المحافظة وأجبروه على الاستقالة.

ومنذ ساعات الصباح الأولى من يوم أمس الأول الجمعة، ورغم قرار حظر التجوال الذي فرضته قيادة عمليات بغداد، تظاهر مئات المواطنين في ميدان ساحة التحرير، وقد طالب المتظاهرون بإصلاح النظام السياسي في البلد وكذلك دعوا إلى محاربة الفساد الإداري والمالي كما طالبوا بتوفير فرص عمل للعاطلين.

وقد قام الآلاف من المتظاهرين بتحطيم الحواجز الأسمنتية على جسر الجمهورية في محاولة منهم للاقتراب من المنطقة الخضراء التي فيها مقار الحكومة والبرلمان، إلا أن قوات مكافحة الشغب منعتهم الاقتراب من المنطقة الخضراء، حيث استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ورشاشات المياه والهراوات لتفريق المتظاهرين من ساحة التحرير، ليصيبوا بهذا العديد، ولاحقوا المتظاهرين، على دوي أصوات انفجارات القنابل الصوتية التي أطلقتها القوات الأمنية.

وفي نينوى، قام المتظاهرون بمحاولة اقتحام مبنى المحافظة وحرقه. وقد قامت القوات الأمنية بإطلاق النار على بعض المتظاهرين، حيث أشار المتظاهرون أن ٥ منهم قتلوا بينما أصيب العشرات بجروح، محملين آمر سرية حماية مبنى محافظة نينوى بإعطائه الأوامر لمنتسبيه برشق المتظاهرين بالرصاص. وقال مصدر طبي محلي إن الاشتباكات التي شهدتها المحافظة أسفرت عن مصرع ٨ متظاهرين وإصابة ٩ آخرين بجروح مختلفة.

وفي المحافظة ذاتها، قالت مصادر محلية بحسب السومرية نيوز إن مدير ناحية حمام العليل قدم استقالته من منصبه استجابة لمطالب المتظاهرين .

وفي محافظة كركوك أفاد مصدر طبي ، أمس الأول الجمعة، بأن حصيلة المصابين نتيجة اشتباك المتظاهرين مع قوات الشرطة ارتفعت إلى ٣٠ مصاباً.

وقال بحسب المصدر السابق إن حصيلة الاشتباك الذي وقع بين متظاهرين غاضبين وقوات الشرطة المكلفين بحماية مجلس محافظة كركوك ارتفعت إلى ٣٠ مصابا بينهم ٢٣ شرطيا. وأضاف المصدر، أن معظم الإصابات كانت بالحجارة.

وكان العشرات من أهالي محافظة كركوك تظاهروا الجمعة، مطالبين بتخصيص واردات النفط للشعب والقضاء على البطالة وتوفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث إلى حد معقول وتقليل عدد الوزارات، كما طالب المتظاهرون بحل هيئة الاستثمار الوطنية وإيجاد وزارة تعمل على توفير مشاريع توظف عمالة عراقية، فيما اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمنية التي أطلقت العيارات النارية لتفريق المتظاهرين قرب مجلس محافظة كركوك، مما أسفر عن إصابة اثنين من المتظاهرين في حصيلة أولية.

وشهدت مدينة تكريت تظاهرة كبيرة طالبت بإسقاط الحكومة وحل البرلمان، فيما تظاهر مئات الأشخاص في الفلوجة مطالبين بتحسين الأوضاع الخدمية وإصلاح النظام السياسي في البلد.

وفي مدينة الرمادي، أدى آلاف من المتظاهرين الصلاة في ساحة وسط المدينة وحملوا لافتات كتب على بعضها "الشعب يريد أصلاح النظام" و"احذروا الخريجين إذا غضبوا".

وأعلنت إدارة محافظة الأنبار، أمس السبت، عن فرض حظر شامل للتجوال في مدينتي الرمادي والفلوجة، فيما أكد شهود عيان أن قوات الجيش بدأت حملة اعتقالات لمنظمي تظاهرات الأمس.

وقال مستشار محافظ الأنبار للشؤون الأمنية محمد فتحي في تصريحات صحفية أمس السبت إن إدارة محافظة الأنبار قررت فرض حظر شامل للتجوال في مدينتي الفلوجة والرمادي على المشاة والمركبات، ابتداء من صباح اليوم (أمس) وحتى إشعار آخر.

وأضاف فتحي أن قرار فرض الحظر تم اتخاذه بناءً على وجود معلومات استخبارية تفيد بوجود نوايا إرهابية تسعى لاستهداف المواطنين"، مبينا أن "قوات الجيش دعت جميع المواطنين إلى البقاء بمنازلهم".

من جهتهم أفاد شهود عيان بأن قوات الجيش بدأت حملة اعتقالات واسعة طالت المشاركين والمنظمين لتظاهرات الأمس في مدينتي الفلوجة والرمادي"، مشيرين إلى أن قوات الجيش منعت تجمعات المواطنين في الشوارع التي تشهد انتشارا أمنيا مكثفا.

وكان قائممقام قضاء الفلوجة ورئيس المجلس البلدي وكافة أعضاء المجلس ومدير البلدية ومدير دائرة الماء والمجاري ومدير المستشفى العام في القضاء قدموا، مساء امس الاول استقالة جماعية تلبية لمطالب المتظاهرين المتواجدين قرب قائممقامية القضاء، مشيرا إلى أن القائممقام فوض سلطاته إلى قوات الجيش العراقي المتواجدة في القضاء.

وكان قائممقام ناحية الحبانية، وعدد من أعضاء المجلس البلدي قدموا، عصر أمس أيضا استقالة جماعية تلبية لمطالب المتظاهرين المتواجدين قرب مديرية الناحية.

فيما أفاد شهود عيان بأن مبنى محافظة البصرة قد سقط في أيدي آلاف من المتظاهرين .وقال النائب في البرلمان في البصرة جواد البزوني إن محافظ البصرة شلتاغ المياح قدم استقالته وغادر مبنى المحافظة، نزولا عند رغبة آلاف المتظاهرين .

وفي كربلاء، وقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوى مكافحة الشغب إثر قيام المتظاهرين بتحطيم السياج الخارجي لمبنى مجلس المحافظة .وقد ردت قوات مكافحة الشغب على المتظاهرين بإطلاق الغازات المسيلة للدموع، بينما أطلق حراس مكاتب الأحزاب النار في الهواء لدى اقتراب المتظاهرين من مقراتهم . وذكر شهود عيان أن نحو ٢٠٠ شخص اعتقلوا في كربلاء، وبين المعتقلين صحفيون ومصورون حيث صادرت قوات الأمن كاميراتهم.

وفي محافظة الناصرية ووسط انتشار امني كثيف، وفرض الدوام على الموظفين، تظاهر آلاف المواطنين في مدينة الناصرية، مطالبين بتحسين الخدمات ومحاربة الفساد وتأمين فرص العمل وإصلاح النظام السياسي.

وقد استخدمت القوات الأمنية القنابل الصوتية وخراطيم المياه والهراوات لتفريق المتظاهرين الغاضبين الذين تجمعوا أمام مبنى مجلس محافظة ذي قار بعد أن طافوا عددا من شوارع المدينة مرورا بمبنى محافظة ذي قار.

ورفع المتظاهرون ومعظمهم من الشباب العاطلين عن العمل وسكان الأحياء الفقيرة ومركز مدينة الناصرية شعارات تطالب بفرص عمل للعاطلين وتأمين مفردات البطاقة التموينية وتقليص معدلات الفقر فضلا عن توفير وتحسين الخدمات الأساسية والكهرباء. وفي بابل تظاهر المئات من أبناء محافظة بابل يمثلون التيار الديمقراطي أمس الأول وسط إجراءات أمنية مشددة مرددين شعارات تطالب بإصلاح النظام وحل مجلس المحافظة وكانت التظاهرة تعبر عن آراء أبناء هذه المحافظة وجرت في أجواء ديمقراطية وسلمية حاملين الورود ومرددين (بالروح بالدم نفديك يا عراق).

وفي محافظة الديوانية أفاد عضو في مجلس النواب عزيز شريف المياحي أمس السبت، أن ممثلي محافظة القادسية، في مجلس النواب يعقدون الآن اجتماعا مع ممثلين عن المتظاهرين للتفاهم بشأن تنفيذ مطالبهم.

وذكر النائب المياحي بحسب (آكانيوز) أن نواب الديوانية التقوا في مكتب مجلس النواب في المحافظة بممثلين عن المتظاهرين لبحث تنفيذ مطالبهم".

وقال إننا "تحدثنا يوم أمس الأول مع عدد من المتظاهرين وطلبنا منهم مهلة ١٤ يوما، للتباحث مع مجلس النواب العراقي والحكومتين المحلية والاتحادية لتنفيذ مطالبهم، واليوم التقينا معهم لبحث تنفيذ مطالبهم"، مبيناً أن رئيس الوزراء وافق على تنفيذ مطالب المتظاهرين في الديوانية.

وكان المتظاهرون بمدينة الديوانية قد تقدموا يوم أمس الأول بعدد من المطالب، في مقدمتها إقالة المحافظ وحل مجلس المحافظة وتحسين الواقع الخدمي، إضافة إلى توفير مفردات البطاقة التموينية، ومحاربة الفساد الإداري وإيجاد حل للبطالة.

في محافظة ذي قار

المتظاهرون يطوفون الشوارع: نريد تأمين فرص العمل وإصلاح النظام السياسي

□ الناصرية / حسين العامل

في اكبر تظاهرة مطلبية تشهدها مدينة الناصرية في تاريخها الحديث تظاهر آلاف المواطنين في مدينة الناصرية، مطالبين بتحسين الخدمات ومحاربة الفساد وتأمين فرص العمل وإصلاح النظام السياسي.

وقد استخدمت القوات الأمنية القنابل الصوتية وخراطيم المياه والهراوات لتفريق المتظاهرين الغاضبين الذين تجمعوا أمام مبنى مجلس محافظة ذي قار بعد أن طافوا عددا من شوارع المدينة مرورا بمبنى محافظة ذي قار.

ورفع المتظاهرون، ومعظمهم من الشباب العاطلين عن العمل وسكان الأحياء الفقيرة ومركز مدينة الناصرية، شعارات تطالب بفرص عمل للعاطلين وتأمين مفردات الحصة التموينية وتقليص معدلات الفقر فضلا عن توفير وتحسين الخدمات الأساسية والكهرباء.

فيما رددوا هتافات تعبر عن حزمة من مطالبهم وتسخر من سوء الأداء الحكومي والمحاصصة الحزبية من بينها "نريد إصلاح النظام نريد محاربة الفساد" و"بالروح بالدم نفديك يا عراق".

وقال كاظم الموسوي وهو احد المشاركين في التظاهرة لـ(المدى): إن تظاهرتنا مطلبية وقد جاءت بعد ان تجاهلت الحكومة لمطالبنا بتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات وتوفير السكن المناسب للاسر الفقيرة واضاف وهو يشير إلى معاناته من البطالة وتردي الخدمات نريد تعيينات وخدمات بلدية وكهرباء كبقية البشر.

كما طالبوا باستقالة الحكومة المحلية ومجلس المحافظة

وبدوره أجمل حيدر قاسم وهو احد المشاركين بالتظاهرة مطالب المتظاهرين بالقول: نطالب بالتوزيع العادل للثروات وتحسين الواقع الخدمي وتوزيع قطع أراض للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والحد من ظاهرة المحاصصة والرشوة في التعيينات الحكومية وتوفير فرص عمل للعاطلين ولا سيما الخريجين منهم وكذلك زيادة رواتب منحة الحماية الاجتماعية والعدالة في توزيعها .

كما طالب متظاهرون آخرون بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة وكبار الموظفين بنسبة ٧٥٪ ومحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري في مفاصل المؤسسات الحكومية.

كما هتف المتظاهرين ضد استخدام الحكومة للطرق غير الشرعية لمنع انطلاق التظاهرات والمشاركين فيها حيث رددوا "لا إرهاب ولا بعثية مظاهرة مظاهرة سلمية" و" كل صدامي ندوس عليه اسمع ذي قار اشكالت" وتعبر الشعارات الأخيرة عن رد واضح على تصريحات الحكومة التي وصفت القائمين على التظاهرة بالبعثيين والإرهابيين.

وكانت الحكومتين المحلية والمركزية قد وصفت القائمين والداعين لتظاهرات يوم ٢٥ شباط بالبعثيين كما اصدر مجلس محافظة ذي قار قرارا بجعل يوم الجمعة يوم دوام رسمي وتوعد المخالفين بعقوبات إدارية كما شهدت شوارع ومدينة الناصرية إجراءات أمنية مكثفة ونشر أعداد كبيرة من القوات الأمنية التي قدم بعضها من العاصمة بغداد.

في محافظة كربلاء

الآلاف يتظاهرون.. وعدد من الصحفيين يتعرضون إلى اعتداءين

□ كربلاء /علي العلاوي

شهدت مدينة كربلاء تظاهرة كبيرة شارك فيها أكثر من ألف مواطن وسط إجراءات أمنية مشددة ومحكمة منعت فيها حركة المركبات من خلال حظر التجوال الذي صدر بحقها ومنعتها من الدخول إلى المدينة القديمة وكانت هذه التظاهرات سلمية إلى حد كبير إلا أنها شهدت في نهاياتها اعتداءات من قبل بعض المتظاهرين على مصورين، والأجهزة الأمنية التي ردت هي الأخرى بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء بعد أن أصيب شرطي في الحادث نقل على إثرها إلى مستشفى الحسين التعليمي.

وشهدت التظاهرة التي نظمتها التجمعات الديمقراطية في كربلاء والحزب الشيوعي مشاركة واسعة من مختلف الفئات والأعمار وهم يرددون هتافات تطالب بمحاسبة المفسدين واستقالة الحكومة المحلية وتوزيع عادل للثروات وقد عدوا الحكومة المركزية كاذبة في وعودها وهذا ما أكده خطيب جمعة كربلاء وممثل المرجعية الدينية احمد الصافي الذي عد احد أسباب التظاهرات هو عدم الإيفاء بالوعود التي يقطعها المسؤولون داعيا إياهم إلى عدم إطلاقها مرة أخرى لأنها أفقدتهم الثقة بالمواطن الذي يريد الخدمات والتعيينات ويريد الإيفاء بالعهود وخاصة ما يتعلق بالكهرباء.

وقال سالم الزيدي إن المشكلة ليست في الخدمات فقط بل هي في الوعود التي مللنا منها فنحن نقرا الكثير من الأخبار التي تدل على وجود الإعمار ولكن ما هو على الأرض لا يعدو عن كونه صبغا للجدران وحفرا للأرض والدليل الأمطار الأخيرة التي حولت شوارعنا إلى أوحال ومستنقعات وبحيرات لا تسبح فيها سوى السيارات بل إن بعض المدارس تحولت ساحاتها إلى برك مائية.

ودعا الناشط احمد عباس مجلس النواب إلى حل جميع مجالس المحافظات وإعادة الانتخابات من جديد لان المشكلة أن المواطن يريد أن يبدأ صفحة جديدة وان المسؤول ذاته وجد إن المواطن بدا ينتقده وان المرشح القادم عليه أن يفكر ألف مرة قبل أن يلصق صورته على الحائط، إلا أن الناشط إبراهيم حميد ذهب إلى ابعد من ذلك وطالب رئيس الوزراء والكتل السياسية إلى العمل على إقناع الشعب بأنهم أتون لخدمتهم وليس لمكاسبهم مقدما اقتراحا قال انه الوحيد الذي يقنع المواطن ويعيد الثقة له من خلال الاعلان فورا على تقليل عدد الوزارات الى النصف او اقل من النصف بعد ان تتنازل الكتل عن حصصها بالتساوي فضلا عن نشر رواتب المسؤولين في الصحف لكي نعرفها وتبيان الرواتب السابقة التي كانوا يتقاضونها والعمل الفوري على تجهيز البطاقة التموينية بكل مفرداتها.

على صعيد آخر لم يتوقع احد إن تنتهي التظاهرة التي عدها احد الضباط وهو برتبة عميد سلمية وطبيعية بإحداث ومواجهات مسلحة ليتم تبادل الاتهامات بين الجانبين فالمتظاهرين الذين سلوا المطالب الى رئيس المجلس وأعضاء المجلس والمحافظ طالبوا بالعمل الفوري على تنفيذها ومها استقالة مجلس المحافظة ورددوا شعارات معادية للحكومة المحلية.. وقال رئيس مجلس المحافظة محمد الموسوي خلال مؤتمر صحفي إن الأحداث تطورت ونحن نعلم أنها ستتطور لان هناك بعثيين اندسوا ولا يروق لهم أن تنتهي التظاهرة بسلام فاخرجوا مسدساتهم وراحوا يطلقون النار فأصابوا شرطيا فاضطرت الأجهزة الأمنية إلى الرد عليهم بإطلاق نار في الهواء لتفريقهم. على صعيد آخر تعرض عدد من الصحفيين إلى اعتداءين من جهتين مختلفتين، فقد تعرض مصور وكالة رويترز مشتاق محمد إلى الضرب بالعصي والهراوات وتكسير الكاميرا من قبل قوات مكافحة الشغب التي منعته من التصوير والتي يقول عنها المصور أنها غير مبررة لأننا كنا نصور التظاهرة منذ بدايتها ويضيف أن هناك مجلسا تحقيقيا سيفتحه مجلس الحافظة والذي أطالبه بمعاقبة الضابط الذي يحمل رتبة نقيب ولا اقبل الاعتذار.،في حين تعرض مصور قناة المسار ومراسل افاق الى اعتداء من قبل المتظاهرين في هجوم عليهما لم يكن مبررا إلا أن بعض المتظاهرين أرادوا فعل أي شيء للتعبير عن غضبهم فانصب على الصحفيين ومراسلي الفضائيات.

في محافظة بابل

المحتجون يطالبون بإحالة المفسدين إلى القضاء وفتح ملفات المشاريع المتلكئة

□ بابل / إقبال محمد

تظاهر المئات من أبناء محافظة بابل يمثلون التيار الديمقراطي اليوم الجمعة وسط إجراءات أمنية مشددة مرددين شعارات تطالب بإصلاح النظام وحل مجلس المحافظة وكانت التظاهرة تعبر عن آراء أبناء هذه المحافظة وجرت في أجواء ديمقراطية وسلمية حاملين الورود ومرددين (بالروح بالدم نفديك يا عراق).

وحصلت (المدى) على بيان من الهيئة المنظمة جاء فيه: نحن جماهير محافظة بابل، بابل الحضارة والتاريخ المحتشدون أمام مجلس المحافظة بطريقة سلمية وحضارية وبسبب تردي الأوضاع المعيشية والخدمية والحياتية في المحافظة والتنصل عن حقوق المواطنين والالتفاف على الحريات المدنية التي كفلها الدستور العراقي وشحة الماء والكهرباء وخراب المدن الكبيرة وتفشي البطالة وشيوع الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة كافة وتصاعد الصراع بين مجلس محافظة بابل والمحافظ وانعكاسه على أداء الدوائر الخدمية والإنتاجية نطالب وبإصرار بما يلي: حل مجلس المحافظة وإيقاف كافة صلاحياته وإجراء انتخابات جديدة ووفق قانون انتخابي جديد وإقالة المحافظ ونائبيه ومعاونيه وحل مجالس الأقضية والنواحي فورا وتوسيع مفردات البطاقة التموينية لتشمل كافة احتياجات المواطنين وتوفير الطاقة الكهربائية وبالقدر الكافي وبما يتناسب مع احتياجات المحافظة وزيادة تخصيصات شبكة الرعاية الاجتماعية والقضاء على كل سلبياتها وحل مشكلة المتقاعدين وانصافهم كذلك ايجاد فرص عمل للعاطلين وايقاف كافة التخصيصات المالية المستعملة للأغراض الشخصية كشراء السيارات الخاصة لأعضاء مجلس محافظة بابل واحالة كافة المفسدين والمزورين في دوائر الدولة الى القضاء وفتح ملفات الفساد والمشاريع المتلكئة.

وقال الكاتب والروائي سلام حربة أثناء مشاركته في التظاهرة إن عراقنا اليوم يمر بمنعطف خطير بين أن يكون أو لا يكون، والمدن العراقية ومنها محافظة بابل ملتهبة بصرخات الجماهير وهي تطالب بحقها في العيش الكريم وبوسائل ديمقراطية وسلمية تنم عن رقي وثقافة حقيقيين وهي تبغي الغاء (المحاصصة والتوافق) وتصحيح مسار العملية السياسية والتي ابتدأت بالتنصل عن حقوق الجماهير والالتفاف على الحريات المدنية التي كفلها الدستور العراقي ، وابناء بابل الغيارى وكل العراقيين لم يهادنوا الظلم ولا الطغيان يوماً ولم يسكتوا عن ضيم أصابهم وقدموا التضحيات الجسيمة.

من جانب آخر التقى عدد من أعضاء مجلس النواب ومحافظ بابل سلمان ناصر طه بممثلين عن مواطني بابل. وقال صلاح عبادة احد المواطنين أثناء اللقاء: نظراً لمعاناة المواطنين في محافظة بابل وسوء الخدمات وانتشار الفساد المالي والإداري والعقائدي أيضاً في الدوائر الحكومية وذلك بسبب التقصير الواضح من قبل المسؤولين في المحافظة ابتداء من النواب البرلمانيين والوزراء ومجلس محافظة بابل والمحافظ وكأن هؤلاء المسؤولين جميعهم لا يمتون إلى المحافظة بصلة.

حيث اكتفى بعض النواب البرلمانيين بعد فوزه في الانتخابات برفع لافتات عريضة يثمن فيها جهود أهالي المحافظة ويشكرهم على انتخابه فكان هذا الجزاء الأوفى منه لأبناء محافظته تاركاً همومهم وحرمانهم ومعاناتهم وراء ظهره غير مبال بشؤونهم وحقوقهم المشروعة مفكراً بنفسه وأسرته ومنصبه بل انه يرى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية أمامه ونصب عينيه ويتنصل عن مسؤوليته تجاه المفسدين وهذا الواقع الفاسد قد أشارت إليه المرجعية الدينية العليا وشخصته وذلك في نص الرسالة الموجهة من مكتبها الى المعتمدين في عموم العراق من أنها نبهت المسؤولين مراراً وتكراراً على انتشار الفساد في المؤسسات الرسمية واصفة تقصير الحكومة في جانب وقصورها في جانب آخر.